

Distr.: Limited
21 March 2011
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة عشرة

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

إسبانيا، إستونيا*، ألمانيا*، آيرلندا، إيطاليا*، البرتغال*، بلجيكا، بلغاريا*، بولندا، الجمهورية التشيكية*، الدانمرك*، رومانيا*، سلوفاكيا، سلوفينيا*، السويد، فرنسا، فنلندا*، قبرص*، كندا*، لاتفيا*، لكسمبرغ*، ليتوانيا*، مالطة*، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا*، هنغاريا، هولندا*، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان*، مشروع قرار

.../١٦

التعاون بين تونس ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يرحب بعملية الانتقال السياسي التي بدأت في تونس وبالتزام حكومة تونس الانتقالية بالإعمال الكامل للقيم العالمية لكرامة الإنسان، والحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان،

وإذ يسلم بأن السلام والنظام سادا في البلد على الرغم من السرعة التي تتم بها عملية الانتقال الجارية،

وإذ يرحب بعملية الإصلاح الدستوري وبالتزام بجعل التشريعات متطابقة مع الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية، وبما أعربت عنه الحكومة الانتقالية من عزمها على تعزيز استقلال القضاء وتنفيذ القوانين،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

وإذ يرحب أيضاً بالعمو العام وبالجهود التي بذلتها الحكومة الانتقالية لإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، وإغلاق مرافق الاحتجاز والعمل بمبدأ الشفافية في نظام السجون، ولا سيما من خلال إتاحة إمكانية وصول المنظمات الدولية وغير الحكومية إلى السجناء،
وإذ يرحب كذلك بالدعوة الدائمة الموجهة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة،

وإذ يرحب بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري،

١ - يشيد بشجاعة الشعب التونسي ويؤيد بقوة جهود الحكومة الانتقالية الرامية إلى تحقيق انتقال سياسي سريع وسلمي وإلى الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان؛

٢ - يرحب ببعثة التقييم التي قامت بما مفوضتها الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى تونس وبتقريرها، وكذلك بالقرار الذي أُخذ، بعد الدعوة التي وجهتها الحكومة الانتقالية، بإنشاء مكتب قطري للمفوضية السامية في تونس؛

٣ - يشجع الحكومة الانتقالية على مواصلة العمل بصورة وثيقة مع المفوضية السامية في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير بعثتها؛

٤ - يشجع أيضاً الحكومة الانتقالية على مواصلة جهودها لضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان؛

٥ - يدعو جميع الجهات في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المفوضية السامية والدول الأعضاء، إلى مساعدة العملية الانتقالية في تونس، بما في ذلك من خلال دعم عملية تعبئة الموارد للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها تونس، وذلك بالتنسيق مع السلطات التونسية؛

٦ - يثني على الشعب التونسي لما أبداه من تضامن مع اللاجئين وما قدمه من مساعدة إليهم؛

٧ - يدعو المفوضية السامية إلى مواصلة التعاون مع السلطات التونسية في هذا

الشأن.